أهمية التخطيط الاستراتيجي القومي
في تحقيق التنمية المستدامة
(بالتطبيق على الحالة المصرية)

دراسة بحثية

لواء أ.ح متقاعد/ طه محمد السيد

مستشار بقيادة أكاديمية ناصر العسكرية العليا

أ.د. جمال سلامة علي
أستاذ العلوم السياسية
جامعة السويس

أ.د. رانية عبدالمنعم شمعة
أستاذ العلوم السياسية
جامعة السويس

د. نيبـــال عز الدين جميل
مدرس العلوم السياسية
جامعة السويس

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

استهدفت الدراسة بحث دور وارتباط التخطيط الاستراتيجي القومي في تحقيق التنمية المستدامة.

١-تم تناول في القسم الأول من الدراسة بعض المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالتنمية، والسياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، وكيف تبلور المفهوم الجديد الذي اقترن باسم التنمية المستدامة، وبناء علي ذلك تم دراسة أهدافها وآليات ومقومات استمرارية عملية التنمية المستدامة، وصولًا إلي أبعادها المختلفة.

٢-أما في القسم الثاني من الدراسة، فقد تم تناول بعض المفاهيم والمصطلحات، تضمنت مصطلح الاستراتيجية، التخطيط، وماهية التخطيط الاستراتيجي القومي، وأسس ومصادر ومبادئ التخطيط الاستراتيجي القومي وصولًا إلي مسئولية التخطيط الاستراتيجي.

٣-ولم تكتفِ الدراسة بالمفاهيم النظرية فحسب، وإنما تناولت بشكل تطبيقي في القسم الثالث من الدراسة الملامح الرئيسة لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠"، والركائز الأساسية التي بُنيت عليها الاستراتيجية، وصولًا إلي رؤية الباحث في إيضاح مدي الارتباط الوثيق ودور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة (بالتطبيق علي الحالة المصرية).

٤-وتناولت الدراسة أهم التوصيات التي من شأنها أن تعزز وتدعم دور التخطيط الاستراتيجي القومي في تحقيق التنمية المستدامة.

Abstract:

The study aims to search the role and the connection of the National Strategic Plan to bring about the sustainable development.

In the first chapter, I have introduced some specific terms and concepts of the development and the historical context of the sustainable development. In addition, I have discussed how the new concept, which coupled with the sustainable development, has been codified to reach its different dimensions.

In the second chapter of the study, I have dealt with some terms and concepts, including the strategic planning terms and what the national strategic plan is, along with the principles sources and basics of the National strategic plan, reaching to the responsibilities of the strategic plan.

The study isn't confined to the theoretical concepts only, as in chapter three, I have dealt with the main features of the sustainable development Egypt's vision "2030". Moreover, I have discussed the main pillars upon which the strategy has been built to reach the researcher's vision, which clarifies how close the role of the strategic plan is to achieving the sustainable development (applied with the Egyptian case).

Finally, the study contains the most important recommendations that enable the support and strengthening of the role of the National strategic plan, which brings about the sustainable development.

المقدمة:

يكمُن الهدف الرئيس من تحقيق التنمية المستدامة في تحقيق معدل عالٍ من حالة الرضا والاستقرار الأمني والسياسي، فكلما تعاظمت مؤشرات التنمية، كلما ازدادت معدلات الرخاء، وترسخ الاستقرار الأمني والسياسي، ومن ثم تعتبر التنمية وسيلة وأداة لتحقيق سيادة الإنسان ورفاهيته باعتبارها عملية متكاملة ومستمرة.

مفهوم التنمية المستدامة: هو تحديث وتطوير لمفهوم التنمية، وبما يتلاءم مع معطيات العصر الحالي، وتنبع أهميتها في أنها تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والقادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتي بين الدول المتعددة، وتكمُن أهميتها في كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتلعب دورًا كبيرًا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج، ويتجلي دورها في حماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوي المعيشة ومستوي التعليم الذي يمثل وقود التنمية، ومن ثم خفض نسبة الأمية، وترفع مستوي الدخل القومي، ولتقليص هذه الفجوة، وتحقيق كل هذه الأهداف والغايات ينبغي رسم **رؤية استراتيجية** مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث مخطط للجيل القادم.

وإذا كانت الاستراتيجية بمفهومها العام تعني قدرة الدولة علي حشد وامتلاك القوة الشاملة وتهيئة الأوضاع المطلوبة لتحقيق المصالح الاستراتيجية، فهذا يعني أن **التخطيط الاستراتيجي القومي** يخلُص في منتهاه إلي تحقيق وتحديد وتأمين المصالح الوطنية الاستراتيجية وهذا بالضرورة يتضمن بلورة المسار الاستراتيجي للدولة الذي يُمكنها من التقدم بانتظام طوال فترة تنفيذ الاستراتيجية تجاه تلك المصالح.

يتميز التخطيط الاستراتيجي القومي بأنه يسعي لتشكيل وصياغة المستقبل البعيد، ويتعامل مع الموقف الذي تكون عليه الدولة في المستقبل المتوسط أو البعيد، ويحقق أهداف وغايات بعيدة المدي.

أدركت الحكومة المصرية أهمية وضرورة مجابهة كافة المصاعب التي تواجه المجتمع المصري، ومن ثم تجاوبت مع الحركة الدولية والإقليمية المعنية باستدامة التنمية، واستهدفت وضع خطة استراتيجية للتنمية المستدامة متبعة في ذلك القواعد العلمية لتخطيط استراتيجي طويل الأمد، وهي **استراتيجية التنمية المستدامة** "**رؤية مصر ٢٠٣٠**".

أهمية الدراسة:

يتبوأ موضوع الدراسة أهميته من الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها الدولية والإقليمية والمحلية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة التطورات المحيطة بها، ووضع أفضل السُبل للتعاطي معها بما يُمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلي مصاف الدول المتقدمة، الأمر الذي استدعي وضع خطة استراتيجية للتنمية متبعة في ذلك القواعد العلمية لتخطيط استراتيجي طويل الأمد.

الهدف من الدراسة:

تحديد ورصد العلاقة الوثيقة بين الدور المحوري للتخطيط الاستراتيجي القومي كعلم وفن يستند علي الأسس العلمية، يهدف إلي تحقيق استراتيجية الدولة وأهدافها وغاياتها، وبين المنهج العلمي المستمر والمتوازن والمتكامل الذي يُلبي مطالب واحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها وهي التنمية المستدامة.

المشكلة البحثية:

تتمثل إشكالية الدراسة في العلاقة بين التنمية الشاملة/المستدامة والتخطيط الاستراتيجي القومي، فعلي الرغم من التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في الوقت

الراهن إلا إن التخطيط الاستراتيجي القومي يمثل نقطة الانطلاق السليمة لتبني رؤية تنموية واضحة يواكب الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها الدولية والإقليمية والمحلية، ومن ثم يصبح التساؤل الرئيس ما هو دور التخطيط الاستراتيجي القومي في تحقيق التنمية المستدامة؟

تساؤلات الدراسة:

١-ما هو مفهوم وأهداف وأبعاد التنمية المستدامة؟

٢-ما هو مفهوم ومصادر ومبادئ التخطيط الاستراتيجي القومي؟

٣-إلي أي مدى يساهم التخطيط الاستراتيجي القومي في تحقيق التنمية المستدامة؟

القسم الأول
التنمية المستدامة
(المفهوم – الأهداف – الأبعاد)

أولًا: مفهوم مصطلح التنمية:

برز مصطلح التنمية في العصر الحديث، وبالرغم من أنه أصبح مصطلحًا شائع الاستخدام في التاريخ المعاصر، واهتمت به معظم دول النسق الدولي إن لم يكن جميعها، إلا إنه يكاد لا يوجد لهذا المصطلح تعريف مانع جامع متفق عليه، فتعددت وتنوعت تعريفاته تبعًا للمحتوي الفكري، والمضمون المراد التركيز عليه لتنمية هذه الدولة أو تلك، وبالرغم من تعدد وتنوع مفاهيم هذا المصطلح، فإنه يُمكن ملاحظة أن هناك كثيرًا من القواسم المشتركة في هذه التعريفات. إذ يكاد لا يوجد خلاف بين جميع هذه التعريفات في مفهوم مصطلح التنمية من حيث اللغة؛ إذ يعني الوفرة والنمو والزيادة، بهدف تحقيق الرخاء في جميع مجالات الدولة المعنية، باعتبار أن الإنسان هو محور التنمية، فهو الذي يصنعها وإليه تعود.

أما مفهومه وفقًا لأدبيات العلوم الإنسانية فإنه "يُعتبر نظامًا تكامليًّا يؤدي إلي التعبير الحاد الإرادي الذي يحدثه مجتمع الدولة المعنية في المجالات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بحيث ينتقل مجتمع هذه الدولة المعنية من تحقيق التنمية من وضعه الراهن، إلي وضع أفضل وفقًا **(لمخطط الاستراتيجي)**". (١)

أما مفهوم مصطلح التنمية الشاملة في أدبيات العلوم الاقتصادية أنه "قدرة دولة ما علي التخطيط الاستراتيجي السليم، للاستغلال الأمثل لموارد ثرواتها الاقتصادية بما يضمنه التفاعل السليم لقوتها البشرية الوطنية مع هذه الموارد، وكذا وقدرتها علي توجيه نتائج في هذا التخطيط (تحقيق أعلي معدلات تنمية طبقًا لمعايير الجودة العالمية – تحقيق أعلي عائد – توزيع العائد بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية)، لتحقيق مصلحتها القومية العليا". (٢)

ويري "**الباحث**" أن المفهوم السابق يُعتبر تعريفًا متكاملًا من حيث شموله علي عدة عناصر رئيسة **كالآتي: الأول:** ارتباط التنمية بالتخطيط الاستراتيجي للدولة، وفي ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية التي تنشأ، **والثاني:** العلاقة المتشابكة بين التنمية الشاملة والأمن القومي إذ لا تتحقق التنمية في غياب الاستقرار الأمني، **والثالث:** أهمية وضرورة تحقيق المصلحة القومية العليا للدولة من خلال التنمية، والعنصر **الرابع:** اعتبار التنمية وسيلة وأداة لتحقيق سيادة الإنسان ورفاهيته باعتبارها عملية متكاملة ومستمرة.

ويُشير الواقع، إلي أن هناك العديد من المفاهيم التي تتفاعل وتتداخل مع مفهوم التنمية، إلا إنه من الصعب تصور التنمية الشاملة من جانب دون آخر من جوانب التنمية، والتي تتناغم معها بشكل دائم.

ثانيًا: السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام ١٩٨٧م في تقرير "**مستقبلنا المشترك**"، الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي تم تأسيسها عام ١٩٨٣م بدعوة من الأمم المتحدة من أجل اقتراح "برنامج شامل للتغيير" فيما يتعلق بمفهوم وممارسة

التنمية، وإعادة التفكير في طريقة الحياة والحكم، والاستجابة بطريقة مسئولة لأهداف وتطلعات البشرية، وضرورة إيجاد مقاربات جديدة بحلول مستدامة لمشاكل بيئية، واقتصادية، واجتماعية [٣]، وإقامة تعاون وتنسيق دوليين، وركز التقرير علي فكرتين أساسيتين: **الأولي:** التنمية المستدامة تطلب التعاون الدولي، **والثانية:** يرتبط "الرفاه" الاقتصادي والبيئي والسكاني ارتباطًا وثيقًا ولا يُمكن التفريط في أحدهم لتحقيق التنمية. [٤]

عُقدت في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢م قمة علي مستوي العالم، أُطلق عليها قمة الأرض، وشارك فيها ما يقرب (١٧٨) من رؤساء الدول، و(٣٠٠٠) من علماء البيئة، ومن الأهداف الرئيسة للمؤتمر الدعوة إلي دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية علي المستوي العالمي، وصدر عن "قمة الأرض" في ريو إعلان مبادئ تتعلق بالبيئة والتنمية، وبرنامج عمل يتناول الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سميت أجندة القرن الحادي والعشرين. كما تم اعتماد اتفاقيتين دوليتين بخصوص البيئة وهما: الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي. [٥]

أشارت قمة الألفية التى انعقدت بالأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٠م إلي دعم مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، حيث اشتملت علي أهداف تتعلق بالاستدامة البيئية، ودمج التنمية المستدامة في السياسات والبرامج، وتلافي الخسائر في الموارد البيئية، وتعهدت الدول المشاركة في هذه القمة بدعم سياسات التنمية وحماية البيئة، وتم اعتمادها وعُرفت "بإعلان الأمم المتحدة للألفية". (٦)

يُعتبر المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي عُقد بمدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في ٢٠٠٢م، من أهم المؤتمرات الدولية فيما يخص التنمية المستدامة، وتناول المؤتمر التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة، وصدر عن هذا المؤتمر خطة عمل أُطلق عليها اسم "خطة جوهانسبرج"، والتي تستهدف

سرعة تنفيذ الأهداف والأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وذلك بالعمل علي كافة المستويات، وفي إطار من التعاون الدولي والإقليمي. (٧)

بدأ الوعي البيئي بالتزايد علي المستوي العالمي، وعقدت مؤتمرات دولية تعتني بالبيئة، وبرزت الحاجة إلي مفهوم جديد للتنمية يصحح أخطاء نماذج التنمية السابقة، حيث ارتكزت النظرة التقليدية للتنمية علي تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الإمكانيات والهياكل لصالح المجتمع والأفراد في الوقت الراهن، من دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال المستقبلية، ولا الجوانب البيئية، الأمر الذي أدى إلي تبلور مفهوم جديد للتنمية اقتُرن باسم "**التنمية المستدامة**". (٨)

ثالثًا: مفهوم التنمية المستدامة The Concept of Sustainable Development:

مفهوم التنمية المستدامة هو "تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحالي، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلًا لتحقيق التنمية".

تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية، وتشترك أغلب هذه التعريفات في الكثير من القواسم المشتركة إلي الحد الذي يجعلنا نقر بأنها مترادفات.

١-تعريف "تقرير بروند تلاند"، وهو أشهر تعريف للتنمية المستدامة والذي ذاع صيته في الأوساط الأكاديمية والمهنية، أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام (١٩٨٧م)، والذي شكل مرحلة مهمة في بلورة مفهوم التنمية المستدامة، حيث عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية علي تلبية احتياجاتها" (٩) **وبتحليل هذا المفهوم يتضح أنه ينصرف إلي ثلاث نقاط:**

الأولى: توضيح مفهوم الحاجات ولاسيما مفهوم الاحتياجات الأساسية للفقراء وفكرة الحدود الممكنة، حيث إن التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي الحاليين يفرضان قيودًا علي قدرة البيئة علي تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية، ومن ثم فإن التنمية المطلوبة لا تسعي لتقدم بشري مستمر في أماكن محددة ولسنوات معدودة، بل للبشرية جمعاء وعلي امتداد المستقبل البعيد.

الثانية: ضرورة أن تفي التنمية باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي توفير احتياجاتها.

الثالثة: تتطلب التنمية المستدامة انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك بحيث لا تتخطى حدود الممكن بيئيًا، ومن ثم ترتكز علي الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية.

٢- أما تعريف "وليم روكلز هاوس"، مدير وكالة حماية البيئة الأمريكية فيشير إلي أن التنمية المستدامة هي "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة علي البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين". ومن ثم يُمكن القول أن التنمية المستدامة تستدعى التحقيق الآني للمتطلبات البيئية والاقتصادية. (١٠)

٣- أما الاتحاد العالمي للحفاظ علي البيئة الصادر عام ١٩٩١م فيشير إلي أن التنمية المستدامة تعني "تحسين نوعية الحياة مع احترام قدرة النظم الأيكولوجية علي التحمل" (١١)، كما عرفها البنك الدولي للتنمية المستدامة بأنها "تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة". (١٢)

وفي ضوء ما سبق، يُمكن تعريف التنمية المستدامة **من وجهة نظر الباحث** "التنمية المستمرة، المتوازنة، والمتكاملة، هدفها وغايتها الإنسان، تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي تلبية حاجاتها، تراعي البُعد البيئي

في جميع مشروعاتها، تُنفذ إلى أسس علمية ووفق **تخطيط استراتيجي** محدد وبمشاركة مجتمعية".

رابعًا: أهداف التنمية المستدامة: (١٣)

تتمثل أهداف التنمية المستدامة الواردة بأجندة العالم لما بعد ٢٠١٥م **الآتي بعد:**

١- القضاء علي الفقر بكافة أشكاله في كل مكان.

٢- القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣- ضمان حياة صحية وتعزيز مستوي معيشي مناسب لجميع الأعمار.

٤- ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع.

٥- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات.

٦- ضمان توافر خدمات المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

٧- ضمان الحصول علي طاقة حديثة ونظيفة للجميع.

٨- تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين علي العمل.

٩- تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار.

١٠- تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول.

١١- بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة.

١٢- ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.

١٣- اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ.

١٤- المحافظة علي الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.

١٥- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الإيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة علي التنوع البيولوجي.

١٦- تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمسائلة علي جميع المستويات.

١٧- تقوية وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

خامسًا: الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة: (١٤)

في إطار الأهداف السابقة، فإن نجاح التنمية المستدامة في تحقيق أهدافها يتوقف علي التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف، ومن ثم فهي مسئولية مشتركة، وإذا كانت الدولة طرفًا أساسيًا فيها، فينبغي عليها الاستعانة بأطراف أخري فاعلة، حيث تمثلت تلك الأطراف في المجتمع العالمي (المنظمات الدولية)، المجتمع المحلي، العاملون، **وذلك من خلال الآتي:**

١- ضرورة التنسيق بين سياسات التنمية والبيئة.

٢- أهمية التشاور والشفافية.

٣- تشجيع المبادرات الطوعية لدراسة آثار وتقييم السياسات البيئية والتنموية.

٤- تشجيع التعاون بين المنظمات الدولية وغير الحكومية.

سادسًا: آليات ومقومات استمرارية عملية التنمية المستدامة:

آليات تحقيق التنمية المستدامة:

وفقًا للرؤي المختلفة لمفهوم مصطلح التنمية، فإن هناك أدوات مختلفة لتحقيق التنمية وأهمها (الثقافة، التكنولوجيا، التقدم التكنولوجي، الاتصال، السياسات، القيادة والنخبة السياسية، الدولة، المجتمع المدني، والمؤسسات غير الحكومية...إلخ).

ويمكن القول بأنه يمكن تركيز وحشد هذه الوسائل المختلفة في الآتي: (١٥)

١- **الثقافة:** تتفق أغلب الدراسات علي أهمية الثقافة كإحدي أهم الوسائل في تحقيق التنمية، وأن التغير الثقافي الشامل يمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق التغيرات المطلوبة والمحرك الأساسي للتجديد، وبالتالي تتفق علي ضرورة التخلي عن الثقافة التقليدية التي تعوق عملية التنمية وإحلالها بثقافات جديدة مشجعة أو محفزة علي التنمية.

٢- **السياسات:** وهي التي تتبناها النُخب والقادة السياسيون وما تتصف به هذه السياسات من خصائص الشفافية واعتبارات العدالة والمساواة والكفاءة.

٣- **المجتمع المدني:** يقوم المجتمع المدني بدور الوسيط بين المجتمع بتكويناته المختلفة والدولة بمؤسساتها وأجهزتها، ومن ثم فإنه يوفر آلية مؤسسية لإدارة الصراعات وحلها، وقناة مهمة للمشاركة السياسية، وبالتالي فالمجتمع المدني يقوم بدور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية.

٤- **الدولة:** وهي المُنفذ لسياسات التنمية، والموزع لعوائدها، من خلال فرض الأمن وتحقيق الاستقرار اللازم، إضافة، فهي وسيلة مهمة لتحقيق التنمية بما تصنعه من أطر قانونية ومؤسسية لعملية التنمية.

مقومات استمرارية عملية التنمية المستدامة:

لضمان استمرارية عملية التنمية في المجتمع، يتعين الالتزام بالمبادئ العلمية التي تضمن التشغيل الدقيق والسليم للمعلومات، ويقصد بذلك (تجميع وتصنيف وتحليل وتقييم وتلخيص) وتعميم هذه المعلومات علي جميع المعنيين بعملية التنمية، أما عن مقومات استمرارية عملية التنمية، **يُمكن أن أوجزها في العوامل الآتية:**

الأول: التخطيط الاستراتيجي السليم لعملية التنمية، **ويتضمن الخطوات الآتية:** [١٦]

١- تحديد وصياغة (الرؤية الاستراتيجية، الرسالة العلمية) لعملية التنمية.

٢- تحديد أو بناء السياسات، وتحديد الأهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها في كل مجال.

٣- التخطيط الاستراتيجي (العام، الخاص)، أو وضع استراتيجية لعملية التنمية ومجالاتها المختلفة.

٤- الإعداد السليم لجميع الكوادر المعنية بعملية التنمية.

٥- ربط هذه الإجراءات بجدول زمني دقيق يتضمن المديات الزمنية في اتساق كامل.

٦- المتابعة والمراقبة الدقيقة للحفاظ علي الاتجاه العام.

الثاني: الموارد المالية اللازمة لتمويل خطط التنمية، وجدول مالي بالتكلفة الفعلية حتي يمكن تحقيق أعلي عائد منها.

الثالث: الأداة القادرة علي تحقيق الخطة (متمثلة في الإدارة الاستراتيجية).

الرابع: قبول المجتمع المدني لعملية التنمية من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية، وخلق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد علي أهمية دور الجمعيات الأهلية الذي يكمل دور الجهات الحكومية في عملية التنمية. (١٧)

سادسًا: أبعاد التنمية المستدامة: (١٨)

١- البُعد السياسي:

يُشير هذا البُعد إلي أنه يجب علي النظام السياسي في المجتمع تبني سياسات التنمية المستدامة، ووضع الاستراتيجيات التي تعمل علي تحقيقها والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال إجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها، كما يتضمن توسيع فرص الاختيار أمام أفراد المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية مع ترشيد المنظمات المجتمعية والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي حتي يمكن تحقيق تنمية حقيقية في المجتمع، ذلك من خلال المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية في اتخاذ القرارات، وتمتعهم بالحرية الإنسانية والسياسية، وبالتالي ضرورة قيام التنظيم السياسي بتعبئة سكان المجتمع بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة.

٢- البُعد الاقتصادي:

ضرورة إعادة الإصلاح الاقتصادي في المجتمع لتحقيق أفضل مستوي معيشة لأفراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء بتخفيض مستويات الاستهلاك للطاقة عبر تحسين مستوي الكفاءة، أو تغيير في أنماط الاستهلاك، بالإضافة إلي التعرف علي أنواع رأس المال سواء كان طبيعيًّا أو بشريًّا أو

اجتماعيًا، والعمل علي تزويد الأجيال القادمة بقدر من رأس المال يعادل علي الأقل ما هو متاح للجيل الحالي، مما يساعد علي تقليص تبعية البلدان النامية اقتصاديًا علي البلدان الغنية، والقضاء علي التفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر وجعل فرص الحصول علي الموارد والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلي المساواة.

٣-البُعد الاجتماعي:

يتضمن هذا البُعد أن تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها رفاه الإنسان بتحسين نوعية حياته وتوفير فرص العمل وسيادة قيم العدل والمساواة بين الأفراد، مع استيعاب الجماعات المحرومة والمهمشة، يضاف إلي ذلك توجيه الجهود للاستثمار في رأس المال البشري، حيث إن الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية يساعدهم علي تحسين أدائهم في العمل والإنتاج، ومن ثم استخدام الموارد البشرية استخدامًا كاملًا، والارتقاء بمستوي الخدمات وضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، كذلك العمل علي تحقيق تقدم في سبيل تثبيت نمو السكان حتي لا يؤثر علي جهود التنمية، والنهوض بالتنمية الريفية لإبطاء حركة الهجرة الداخلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات، وعدم التضحية بالأجيال القادمة في سبيل إشباع الاحتياجات ومواجهة مشكلات الجيل الحالي.

٤-البُعد البيئي:

يُشير هذا البُعد إلي أن التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوازن البيئي بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة، ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة، حتي لا يؤثر القيام بذلك علي مستقبل التنمية في المجتمع، ويؤكد علي الاهتمام بحماية وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية والوقود، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم اتلاف التربة أو تدمير الغطاء النباتي بالإضافة إلي صيانة المياه، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري، وعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بما يكون

من شأنه تحقيق تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة، الأمر الذي يتطلب وضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع، والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن المشاركة المحلية لجميع أفراد المجتمع في المحافظة علي البيئة وعدم الإضرار بها.

٥-البُعد التكنولوجي أو التقني:

تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لها نفايات بسيطة، أو التي ليس لها نفايات، واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة، والاهتمام بمصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح والغاز الطبيعي وخاصة في الصناعة والمنازل. كما يعني ذلك ضرورة فرض النصوص القانونية الخاصة بعقوبات لمستخدمي التكنولوجيا الملوثة حتي لا يكون هناك مزيد من التدهور في نوعية البيئة، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلي ضرورة الاهتمام باستخدام المحروقات وطرح نفايتها داخل البيئة بطرق غير ضارة، إلي جانب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انبعاث الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون، واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر.

٦-البعد الأمني:

تحقق التنمية المستدامة أهدافها وغاياتها عندما تتكامل وتتناغم أبعادها المختلفة، ومن هذا المنطلق يري الباحث أهمية ودور البعد الأمني كإطار استراتيجي يُكمل أبعاد التنمية المستدامة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن الأمر يتطلب رؤية استراتيجية تنموية متكاملة لتحقيق الأمن والأمان في المناطق (الحدودية والعشوائية)، وهي المناطق الأكثر احتياجًا للتنمية المستدامة، حيث يشير الواقع علي أنها منبع لمعظم ظواهر العنف والتطرف والإرهاب.

القسم الثاني: التخطيط الاستراتيجي القومي
(المفهوم – مصادر التخطيط – المبادئ)

أولًا: مفهوم مصطلح الاستراتيجية (Strategy):

١- مصطلح عسكري بالأساس، وتعني الخطة الحربية، أو هي فن **التخطيط** للعمليات العسكرية قبل نشوب الحرب، وفي نفس الوقت فن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحرب. وتعكس الاستراتيجية الخطط المحددة مُسبقًا لتحقيق هدف معين علي المدي القريب أو البعيد في ضوء الإمكانات المتاحة أو التي يُمكن الحصول عليها، فالغاية النهائية للاستراتيجية هي تحقيق هدف سياسي سواء اتسمت تلك الأهداف ظاهريًا بالطابع السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، حيث تعني الاستراتيجية "بتحديد الخطط والوسائل لتحقيق هدف سياسي تحده سلطة سياسية". (٢٠)

٢- هو "**بناء تخطيطي** لتحقيق هدف معين في زمن محدد، ويراعي فيه أن يتأسس علي حشد إمكانات حقيقية، وحصر المحددات التي قد تتعرض مسيرته ووضع الخطط العلمية لاجتيازها بنجاح"، ومن ثم ترجع أهمية الاستراتيجية إلي كونها العامل الرئيس في توجيه موارد الدولة نحو النهايات المطلوبة، أي نحو تحقيق الأهداف المخططة. (٢١)، **بتحليل كلا المفهومين يتضح النقاط الآتية:**

الأولي : أن القاسم المشترك بينهم هو فن "**التخطيط**".

الثانية : يهدف كلاهما إلي تحقيق هدف معين.

الثالثة : يتركز كلاهما علي الإمكانات المتاحة أو التي يُمكن الحصول عليها لتحقيق الهدف النهائي (سياسي – اقتصادي – عسكري).

الرابعة: حتمية إعداد وتوجيه (إمكانات أو موارد) الدولة للاستخدام أو الاستغلال السليم حتي تتحول إلي قوة قومية تحقق مصالح الدولة وأهدافها القومية، وهو ما يتطلب **إعداد استراتيجية** قومية تحقق ذلك.

ثانيًا: مفهوم التخطيط:

١- هو نوع من العمل التعاوني الشامل، يقوم علي المنهج العلمي في البحث بهدف رسم خطة قابلة للتنفيذ في حدود الإمكانات والموارد القابلة للاستثمار". (٢٢)

٢-ويُعرف أيضًا بأنه "دراسة وتحليل حقائق الوضع السابق والراهن، ومن ثم استخلاص النتائج واستشراف المستقبل". (٢٣)، ومن ثم ينصرف كلا المفهومين إلي العناصر الآتية:

الأول: التنبؤ بما يكون عليه المستقبل القريب؟

والثاني: السعي لتحقيق أهداف قصيرة المدي، **والثالث:** التعامل مع حقائق الموقف السابق والراهن، **والرابع:** التعامل غالبًا مع البيئة الداخلية.

ثالثًا: التخطيط الاستراتيجي القومي:

١- هو "دراسة علمية متكاملة ودقيقة، تخضع للفكر والحسابات والتوقعات المبنية علي أسس علمية، تستفيد من وسائل التقنية الحديثة، تستند علي الخبرة الميدانية، تتناول (موضوعًا/مشكلة) بغرض تحديد حدودها وأبعادها واحتمالاتها، والبحث عن أنسب حلول موضوعية لها، وإعداد برنامج مرحلي وموقوت لحل هذه المشكلة والخروج بأفضل النتائج لتحقيق استراتيجية الدولة وأهدافها وغايتها القومية، وتسير خلال مراحل متتالية، أي أنها "مباراة فكرية وعقلية وعملية بغرض الخروج بأفضل النتائج لتحقيق الأهداف القومية".

٢-كما يُعرف التخطيط الاستراتيجي من وجهة نظر الغرب علي أنه "فن وعلم تطوير استخدام قوي الدولة الشاملة في أثناء السلم والحرب لتحقيق الأهداف والغايات القومية، أما من وجهة النظر الشرقية فيُعرف بأنه الفن المنطقي لاستخدام القوي لتحقيق الإرادات". (٢٤)

٣-ويُعرف د٠ علي الدين هلال التخطيط الاستراتيجي القومي بأنه "فن وعلم يُبني علي حشد واستخدام القوي الشاملة لتحقيق الأهداف والغايات القومية للدولة التي تحددها

القيادة السياسية، ويؤثر علي التخطيط الشامل للدولة سياستها الخارجية والداخلية في تحقيق أهدافها وغايتها القومية، وموقعها الجغرافي والجيوبوليتكي، وقدراتها وإمكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ومدي تقدمها العلمي والتكنولوجي، وأخيرًا نشاطها السياسي وحرية الإرادة الوطنية". [٢٥] ويري الباحث أن هناك قواسم مشتركة بين هذه التعاريف تنحصر في النقاط الآتية:

الأولي: أنه "علم وفن له أصول يختص بتنمية وتعبئة وحشد وتوجيه واستخدام مقدرات الدولة، **الثانية:** مسئول عن تحديد وسائل وأدوات تحقيق الأهداف والغايات لتحقيق أعلي عائد، **الثالثة:** مسئول عن تحقيق الأهداف والغايات في توقيت زمني محدد.

رابعًا: أسس ومصادر التخطيط الاستراتيجي: [٢٦]

يستمد التخطيط للاستراتيجية القومية جوهره من مجموعة مصادر تكون أساسًا ومرشدًا للمخطط الاستراتيجي، وتدعم جهوده لتنفيذ مهامه، وأهم هذه الأسس والمصادر ما يلي:

١- عقيدة الدولة وأهدافها وغاياتها القومية وسياستها العامة وثوابتها القومية.
٢- الدستور الذي يحدد الإطار العام والهيكل الأساسي لسياسة الدولة.
٣- برنامج الحزب الحاكم وسياسة الحكومة التي تُعبر عنها برامجها المطروحة أمام البرلمان.
٤- خطابات القيادة السياسية في المناسبات المختلفة وتصريحات المسئولين.
٥- السياسات الخاصة المتعلقة بتأمين الدولة سياسيًّا ودفاعيًّا.
٦- البيانات الرسمية التي تصدرها الوزارات السيادية تجاه قضايا معينة.
٧- رأي البرلمان وتوصياته وتوجيهات القيادات الأعلي مستوي.
٨- المعاهدات والاتفاقات والارتباطات الإقليمية والدولية، ومقتضيات القانون والأعراف الدولية.

٩- الأخطار والتهديدات المحتملة، ومدي قدرة الموارد والإمكانيات المتاحة لمواجهتها.
١٠- موارد الدولة وإمكاناتها المتاحة، ومدي توفر الخبرات ومنظومة العمل داخل قطاعات الدولة.
١١- المعلومات وقواعد البيانات المتاحة والمطلوبة لعملية التخطيط في المجالات المختلفة، ثم الوقت المتيسر والمتاح للتخطيط.

خامسًا: أهم مبادئ التخطيط الاستراتيجي: (٢٧)

١- الهدفية، حيث يجب أن يسعي التخطيط إلي تحقيق أهداف محددة.
٢- المرونة والمبادأة، إذ يجب أن يكون التخطيط مرنًا، قابلًا للتعامل مع المتغيرات المحتملة، مع إمكانية انتزاع المبادأة للتغلب علي المصاعب المتوقعة.
٣- الشمول والاستمرار، بمعني تغطية كافة جوانب موضوع التخطيط، مع استمراره حتي تحقيق الأهداف.
٤- تجانس المنهج العلمي مع الخبرة العملية، حيث لا يكفي الاستناد إلي الأسس والمناهج العلمية للتخطيط، بل يجب أيضًا الاستفادة من الخبرات الميدانية المكتسبة من أرض الواقع.
٥- المشاركة واحترام الرأي، حيث يتسم التخطيط بالعمل الجماعي، ويعتمد علي أعمال العصف الذهني والتشاور للخروج بأفضل مقترحات وتوصيات.
٦- الإبداع والابتكار، فالتعامل غير النمطي غالبًا ما يحقق نتائج مفيدة.
٧- التدرج والتوازن؛ أي التدرج في الإجراءات لتحقيق الأهداف المطلوبة بشكل مرحلي، مع التوازن في استخدام الأساليب والوسائل لتنفيذ كل مرحلة.
٨- توجيه الجهود والاقتصاد في القوي، بمعني الاستخدام الأمثل للقدرات والإمكانيات المتاحة بما يتناسب مع الإجراءات المطلوبة، وعدم استنفادها، واستمرار الاحتفاظ بقدر من الاحتياطيات الاستراتيجية.
٩- التنسيق والتعاون بين أجهزة الدولة، لتحقيق أفضل النتائج، فإنه يلزم التنسيق الدائم بين الأجهزة المشاركة، وتنظيم التعاون فيما بينهما لتنفيذ المهام والإجراءات المطلوبة.

١٠- الواقعية وقابلية التنفيذ، بمعني ضرورة الالتزام أثناء التخطيط بوضع استراتيجيات وسياسات تتناسب مع القدرات والإمكانيات المتاحة والممكن تدبيرها، حتي تكون الخطة قابلة للتنفيذ.

سادسًا- مسئولية التخطيط الاستراتيجي:

تقع مسئولية التخطيط الاستراتيجي القومي علي عائق أعلي مسئوليات التخطيط بالدولة (رئاسة مجلس الوزراء – وزارة التخطيط)، وذلك بصفة منفردة أو بالتعاون مع جهات أخري (مراكز الدراسات الاستراتيجية، أجهزة المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ..إلخ)، ويتطلب التخطيط تحديدًا واضحًا للأهداف، وتجميعًا للمعلومات والحقائق والبيانات التي تساعد أجهزة التخطيط في تحديد الأعمال الضرورية، وأسلوب تنفيذها لتحقيق الأهداف المحددة، مع الدراسة الدقيقة للخطط المقترحة لاختيار الأنسب منها قبل وضعها موضع التنفيذ.

كما تقع مسئولية التخطيط الاستراتيجي لأي كيان داخل الدولة علي عائق أعلي مستويات هذا الكيان (الجهات المختصة بالتخطيط)، منفردة أو يعاونها خبراء متخصصون، كما يُمكن تشكيل فريق تخطيط محدد، بهدف التخطيط لموضوعات استراتيجية محددة.

القسم الثالث: دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة (بالتطبيق علي الحالة المصرية)

يُشير الواقع إلي أن الفترة التي واكبت ثورتي (٢٥ يناير ٢٠١١م، و٣٠ يونيو ٢٠١٣م)، وتجاوب مصر مع الحركة الدولية والإقليمية المعنية باستدامة التنمية، وإدراك الحكومة المصرية لأهمية وضرورة مجابهة كافة المشاكل والمصاعب التي تواجه المجتمع المصري والمؤثرة علي الأمن القومي المصري، لكل ذلك فقد استهدفت مصر وضع استراتيجية للتنمية المستدامة متبعة في ذلك القواعد العلمية لتخطيط استراتيجي طويل الأمد، وهي استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠".

أولًا: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية المستدامة[٢٨]:

تُمثل استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠" محطة أساسية في مسيرة **التنمية الشاملة** في مصر، تربط الحاضر بالمستقبل، تُعتبر خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل علي تحقيق أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة كريمة لائقة، وقد تبنت الاستراتيجية **مفهوم التنمية المستدامة** كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل.

تلخصت الرؤية الاستراتيجية في "أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠م ذات اقتصاد تنافسي ومتوازنٍ ومتنوع يعتمد علي الابتكار والمعرفة، قائم علي العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة، كما تهدف أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة علي مستوي العالم من حيث **المؤشرات الخمسة الآتية:** التنمية الاقتصادية، مكافحة الفساد، التنمية البشرية، تنافسية الأسواق، وجودة الحياة.

يرتكز مفهوم التنمية المستدامة الذي تتبناه الاستراتيجية علي ثلاثة أبعاد رئيسة، تشمل البُعد الاقتصادي ومحاوره (التنمية الاقتصادية – الطاقة – المعرفة والابتكار والبحث العلمي – الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية)، ويُغطي البُعد الاجتماعي محاور (العدالة الاجتماعية – الصحة – التعليم والتدريب – الثقافة)، أما البُعد البيئي، فيشمل علي محاور (البيئة – التنمية العمرانية)، هذا بالإضافة إلي محور السياسة الخارجية والأمن القومي، والسياسة الداخلية الذي يُعتبر إطارًا جامعًا للاستراتيجية ومحددًا للمحاور الأخري.

يتضمن كل محور من محاور **العناصر الآتية:**

الأول: رؤية استراتيجية حتي عام ٢٠٣٠م.

الثاني: أهداف استراتيجية مطلوب تحقيقها حتي إنها بلغت كمحصلة إجمالية نحو (٥٠) هدفًا.

الثالث: مؤشرات لقياس الأداء.

الرابع: المستهدفات الكمية المخططة لتحقيق الأهداف.

الخامس: التحديات المتوقعة.

السادس: البرامج والمشروعات اللازمة وأولوية تنفيذها وتتابعها الزمني.

ومن ثم فقد راعت استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠" النقاط الجوهرية الآتية:

- شمولية مفهوم التخطيط الاستراتيجي
- تنوع وتكامل مصادر التخطيط الاستراتيجي
- مبادئ التخطيط الاستراتيجي

ثانيًا: الركائز الرئيسة التي بنيت عليها استراتيجية التنمية المستدامة:

١- نتاج وثمرة لمراجعات دقيقة للدراسات والخطط الاستراتيجية السابقة.

٢- اعتمدت في إعدادها علي منهجية التخطيط بالمشاركة، حيث لعب كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص الدور الرئيس في صياغتها.

٣- تُمثل الاستراتيجية إطارًا عامًا للتنمية علي المستوي القومي وليس علي المستوي القطاعي، بمعني قيام جميع القطاعات المختلفة بالدولة بإعداد استراتيجيات خاصة تتلاءم وتتواكب مع الرؤية العامة لاستراتيجية التنمية المستدامة.

٤- أعطت الاستراتيجية اهتمامًا بالعديد من الملفات ومنها (قضايا المرأة – ذوي الاحتياجات الخاصة – السياسة الخارجية والأمن القومي)، كما أعطت اهتمامًا خاصًّا بالإجراءات اللازمة للتنبؤ ودرء المخاطر وإدارة الازمات والكوارث الطبيعية، وتطوير الخطة القومية لإدارة الطوارئ والأزمات.

٥- يُعتبر إقامة وبناء نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، ويقوم علي سيادة القانون، وهو الإطار الحاكم للاستراتيجية.

ثالثًا: المراحل الرئيسة لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة:

المرحلة الأولي: مرحلة إعادة سياسة مصر الخارجية إلي حالتها الطبيعية.

المرحلة الثانية: مرحلة التعافي.

المرحلة الثالثة: مرحلة التقدم.

وقد حددت الاستراتيجية لكل مرحلة أهدافها الخارجية والداخلية، ويعتبر نجاح كل مرحلة هو أساس بناء وتطوير المرحلة التالية لها.

رابعًا: مرونة التخطيط الاستراتيجي القومي:

لا شك أن استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠" هي منهج علمي متكامل لتخطيط استراتيجي طويل الأمد، بدأ إعدادها مطلع ٢٠١٤م وتم إصدارها عام ٢٠١٦م، ويشير الواقع الحالي إلي أن مصر تواجه العديد من التحديات وعلي رأسها فيروس كورونا الذي يهدد العالم أجمع، وبالرغم من أن الأزمة عالمية بكل المقاييس، إلا إن تجاوزها ومواجهتها هو شأن وطني في المقام الأول، ولا شك أيضًا ان مصر –حتي ألان– قد اتخذت خطوات احترازية متدرجة للتعامل مع هذا الخطر، وأنها مستعدة بكل جهودها وإمكاناتها لإيجاد نظام فعال للوقاية الاحترازية المتدرجة دون المساس باستمرار الحد المناسب من متطلبات المواطنين، كما يشير الواقع ودلالاته أن مصر قد استفادت من عملية الإصلاح الاقتصادي التي قامت به خلال السنوات القليلة الماضية، والتي دعمت تنوع اقتصادها وجعلته أكثر استعدادًا، ليس فقط للتعامل مع الجانحة، وإنما أيضًا للانطلاق بها.

ما من شك أن هذه الأزمة لها تأثير مباشر علي الاقتصاد المصري، فتوقف حركة السفر والتنقلات مثل السياحة والعمالة بالخارج، والاستثمارات الأجنبية، وتدهور أسعار النفط، وتذبذب مؤشرات البورصة المصرية، بالإضافة إلي اضطراب حركة التجارة العالمية، هي مؤشرات ومتغيرات اقتصادية لها تأثير مباشر وغير مباشر علي خطط التنمية المستدامة، ومن هنا تظهر فاعلية ومرونة التخطيط الاستراتيجي القومي

في الموائمة بين القدرة علي مواجهة الأزمة وتأثيرها علي المجتمع المصري، واستمرار تطوير وتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

وتأسيسًا علي ما تقدم يُمكن أن أوجز مدي ارتباط دور التخطيط الاستراتيجي القومي في تحقيق التنمية في النقاط الآتية:

١- يؤدي التخطيط الاستراتيجي إلي صياغة الاستراتيجية القومية، وهي منهج الدولة لإعداد وحشد وتطوير القوي الشاملة للدولة سلمًا وحربًا لتحقيق الأهداف والمصالح القومية.

٢- يتعامل التخطيط الاستراتيجي القومي مع كافة عناصر القوي الشاملة للدولة.

٣- يتعامل التخطيط الاستراتيجي المستقبلي مع الأزمات، بمعني أنه يُمكن من التنبؤ والتعامل مع الأزمات التي تؤدي إلي عرقلة مسيرة التنمية المستدامة.

٤- يؤدي التخطيط الاستراتيجي إلي تحقيق الأمن القومي، حيث يُعتبر الأمن القومي أحد أهم الأهداف والغايات القومية العليا التي يسعي التخطيط الاستراتيجي القومي إلي تحقيقها.

وأخيرًا، فإن التخطيط الاستراتيجي القومي هو المنهج العلمي والسبيل الوحيد لتحقيق التنمية طويلة الأمد، وهو ما وضح جليًا من خلال استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠".

***

الخاتمة:

أولًا- خلاصة الدراسة:

١- التنمية عملية ديناميكية مستمرة، فهي مرحلة تبدأ بنقطة وتنتهي بأخري، ولكنها عملية تراكمية ومتواصلة، وهي عملية مخططة، أي تتم وفقًا لاستراتيجيات وبرامج واضحة ومحددة في أهدافها وأولوياتها وأساليبها، ولذلك فإن طبيعة إدارة التنمية ومدي فاعليتها تُمثل عُنصرًا رئيسيًا في تحقيق أهدافها وغاياتها.

٢- برزت مفاهيم جديدة للتنمية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، في محاولة للخروج عن المفهوم التقليدي للتنمية الذي ارتكز علي تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون النظر لحق الأجيال المستقبلية، علاوة علي التغيرات الإيكولوجية في البيئة المحيطة، لذا سعت المنظمات والمؤسسات الدولية إلي تطوير هذا المفهوم، ليصبح التركيز علي العنصر البشري كركيزة للتنمية، وما له من حقوق وما عليه من واجبات اجتماعية وثقافية وبيئية، ليصبح مفهوم التنمية أعم وأشمل، ويعكس التداخل بين كافة المجالات، التي تأخذ طابع العدالة وتؤكد علي حقوق الإنسان، وتبلور هذا المفهوم في مصطلح "**التنمية المستدامة**".

٣- تؤكد الدراسة علي أن نجاح التنمية المستدامة يتوقف علي التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف، ومن ثم فهي مسئولية مشتركة، وإذا كانت الدولة طرفًا أساسيًّا في التنمية المستدامة، فينبغي عليها الاستعانة بأطراف أخري فاعلة، حيث تمثلت تلك الأطراف في (المنظمات الدولية، المجتمع المحلي، الحكومات وشركاء العمل، المساهمون، العملاء، العاملون)، وذلك من خلال التنسيق بين سياسات التنمية والبيئة، وأهمية التشاور والشفافية، تشجيع المبادرات الطوعية لدراسة آثار وتقييم السياسات البيئية والتنموية، تشجيع التعاون بين المنظمات الدولية وغير الحكومية.

٤- يُعتبر التخطيط القومي الشامل من المهام الرئيسة للقيادة السياسية، وعنصرًا مهمًا يهدف إلي زيادة القدرات الشاملة للدولة وتحقيق المصالح الاستراتيجية الوطنية من

خلال بلورة المسار الاستراتيجي لها والمستند علي تفعيل علم المستقبل في التخطيط الاستراتيجي للدولة، ويضمن الحفاظ علي أمنها القومي بمختلف مجالاته، ويحقق الأهداف التنموية المنشودة.

٥- تُمثل استراتيجية الدولة رؤيتها المستقبلية في الفترة المخطط لها، وما ترغب في تسخير مواردها لأجله، ولا يُمكن صنع المستقبل المنشود ووضع الطموحات موضع التنفيذ دون التعرف علي المتاح والممكن من موارد الدولة، والمخاطر التي تعترض مسيرتها نحو مستقبلها المنشود، ومن هنا **يؤكد الباحث** علي أهمية الدور المحوري للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية، والذي يتمثل في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠"، والتي جاءت في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها الدولية والإقليمية والمحلية، والتي تتطلب إعادة النظر في **الرؤية التنموية** لمواكبة هذه التطورات، ووضع أفضل السبل للتعامل معها بما يُمكّن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال لمصاف الدول المتقدمة، وتحقيق الأهداف والغايات المنشودة.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

ثانيًا- التوصيات:

١-ضرورة تفعيل مهام المتابعة والمساءلة للتحقق من تنفيذ أهداف خطط التنمية المستدامة، وذلك بوضع معايير ومؤشرات قابلة للقياس تراعي كافة المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، ترتبط بالمزيد من الشفافية والمرونة حتي يتمكن المواطن من متابعة تنفيذها ومحاسبة صانعي القرارات بالمؤسسات المختلفة، وهو ما يستلزم ضمان حداثة وجودة ومصداقية البيانات وتوافرها في الوقت المناسب، وشموليتها وقابليتها للمقارنة وتمتعها بنظرة استشرافية مستقبلية.

٢-تعمل وسائل الإعلام علي تشكيل النسق القيمي والثقافي وتعميق مفاهيم الولاء والانتماء وحشد الرأي العام نحو القضايا المجتمعية، ومن ثم يقع علي عاتق الإعلام أن يؤدي دورًا استراتيجيًا نحو إشراك المواطن في خطط التنمية المستدامة، وأهمية دورها في تمكين المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال به إلي مصاف الدول المتقدمة وتحقيق أحلام وتطلعات الشعب المصري الحالية والمستقبلية في توفير حياة كريمة لائقة.

٣-أهمية تشكيل لجنة من الخبراء والأكاديميين من مختلف التخصصات لدراسة تأثير أزمة فيروس كورونا علي استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠"، وتطوير وتحديث الاستراتيجية بما يتلاءم ويتواكب مع الوضع الراهن.

الهوامش والمصادر

أولًا- قائمة الهوامش:

(١) مصطفي كامل محمد: التنافس الدولي الاستراتيجي وتأثيره علي المنطقة العربية، المخاطر – الأدوار – الأدوات، القاهرة، دار أخبار اليوم، قطاع الثقافة، ٢٠١٩م، ص ص ٣٧ – ٣٨.

(٢) ----------: ٢٠١٩م، المرجع السابق، ص ٩٣.

(3) Jacobus A. Du Pisani, (2006), "Sustainable Development – Historical Roots of the Concept", Environmental Sciences, Vol 3:2, p 93.

(4) WCED (World Commission on Environment and Development), (1987), "Our Common future", Pp 11–14.

(5) United Nations, (1992), "Report of the Nations conference on Environment and Development" General Assembly, Forty – Seventh session, Agenda Item 79, p 1.

(6) United Nations, (2000), "United Nations Millennium Declaration" General Assembly, Fifty – Fifth session Agenda Item 60, p 1.

(7) United Nations, (2002), "Johannesburg Declaration on Sustainable Development", Pp 3 – 4.

(٨) ضياء محمد عادل عبد القادر: الحكم الرشيد والتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ بالتطبيق علي قطاع التعليم، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير في الدراسات السياسية الاستراتيجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦م، ص ٢١.

(9) Jacobus A. Du Pisani, Professor of History (2006), Op Cit, p 83.

(١٠) ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، "التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوي"، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، المنارة، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٠٦م، ص ١٥٦.

(11) ICLEI, (1996), "The Local Agenda 21 Planning Guide: an Introduction to Sustainable Development Planning", p 12.

(١٢) زينب صالح الأشوح، "التنمية المطردة والحفاظ علي البيئة من المنظور العالمي والمصري"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، المجلد ١٢، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٤م، ص ٩٧.

(١٣) الأمم المتحدة، "مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية، مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥م"، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، A/69/L.85، أغسطس ٢٠١٥م، ص ص ٢١-٢٩.

(١٤) مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، "التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها – مؤشراتها"، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولي، ٢٠١٧م، ص ١٠٧.

(١٥) سيد أبو ضيف أحمد: ثقافة المشاركة دراسة في التنمية السياسية، دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ص ١٣-١٤.

(١٦) مصطفي كامل محمد: محاضرة بعنوان التنمية والمستقبل، لدورات صناع القرار، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٧م.

(١٧) مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد: مرجع سابق، ٢٠١٧م، ص ٨٠.

(١٨) ----------: المرجع السابق، ٢٠١٧م، ص ص ١٠٣ – ١٠٦.

(١٩) محمد مجاهد الزياد: ممرات الخطر، شبكات العنف الجهادية بين غزة وسيناء، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٧، يونيو ٢٠١٤م، ص ٨٦.

(٢٠) جمال سلامة علي: حدود مصر، دراسة في الجغرافيا السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ص ٤٩ – ٥٠.

(٢١) غادة أشرف السيد عوض الله: العوامل المؤثرة علي الأمن الإعلامي المصري ودورها في تحقيق التوازن بين حق المواطن في المعرفة والأمن القومي "رؤية استشرافية"، رسالة دكتوراه في الآداب، تخصص إعلام، جامعة سوهاج، كلية آداب، قسم الإعلام، ٢٠١٨م، ص ١١٤.

(٢٢) صلاح هاشم: الفقر وقضايا التنمية، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ٦٣.

(٢٣) مصطفي كامل محمد: محاضرة بعنوان التخطيط الاستراتيجي للمبادرات، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٨م، ص ٢٨.

(٢٤) أسامة منصور السواح: التخطيط الاستراتيجي وأثره في صياغة الأمن القومي، دبي، أكاديمية شرطة دبي، معهد العلوم الأمنية والإدارية، ٢٠٠٧م، ص ٢٢.

(٢٥) علي الدين هلال: معجم المصطلحات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٤م، ص ١٤٩.

(٢٦) غادة أشرف السيد عوض الله: ٢٠١٨م، مرجع سابق، ص ١١٦.

(27) Bataj Chakravarthy, Peter Lorange, Managing the Strategy Process: A Framework for a Multibusiness Firm, United States of America: Prentice Hall, 1991, P.4.

(٢٨) استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠"، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦م، ص ص ٩ – ١٥.

ثانيًا- قائمة المصادر:

المصادر العربية:

القواميس والمعاجم:

علي الدين هلال: معجم المصطلحات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٩٤م.

المراجع العربية:

١. أسامة منصور الس.واح: التخطيط الاستراتيجي وأثره في صياغة الأمن القومي، دبي، أكاديمية شرطة دبي، معهد العلوم الأمنية والإدراية، ٢٠٠٧م.
٢. جمال سلامة علي: حدود مصر، دراسة في الجغرافيا السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦م.
٣. سيد أبو ضيف أحمد: ثقافة المشاركة دراسة في التنمية السياسية، دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠٠٧م.
٤. صلاح هاشم: الفقر وقضايا التنمية، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦م.
٥. مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، "التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها – مؤشراتها"، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولي، ٢٠١٧م.
٦. مصطفي كامل محمد: التنافس الدولي الاستراتيجي وتأثيره علي المنطقة العربية، المخاطر – الأدوار – الأدوات، القاهرة، دار أخبار اليوم، قطاع الثقافة، ٢٠١٩م.

middle-east2017@hotmail.com M.E.R.C ISSN 2536-9504

الرسائل العلمية:

١. ضياء محمد عادل عبد القادر: الحكم الرشيد والتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ بالتطبيق علي قطاع التعليم، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير في الدراسات السياسية الاستراتيجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦م.

٢. غادة أشرف السيد عوض الله: العوامل المؤثرة علي الأمن الإعلامي المصري ودورها في تحقيق التوازن بين حق المواطن في المعرفة والأمن القومي "رؤية استشرافية"، رسالة دكتوراه في الآداب، تخصص إعلام، جامعة سوهاج، كلية آداب، قسم الإعلام، ٢٠١٨م.

التقارير:

١. الأمم المتحدة، "مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية، مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥م"، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، A/69/L.85، أغسطس ٢٠١٥م.

الدوريات:

١. استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠"، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦م.

المحاضرات:

١. مصطفي كامل محمد: محاضرة بعنوان التنمية والمستقبل، لدورات صناع القرار، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٧م.

٢. ----------: محاضرة بعنوان التخطيط الاستراتيجي للمبادرات، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٨م.

الصحف والمجلات:

١. زينب صالح الأشوح، "التنمية المطردة والحفاظ علي البيئة من المنظور العالمي والمصري"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، المجلد ١٢، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠٤م.

٢. ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم، "التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوي"، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، المنارة، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٠٦م.

المراجع الأجنبية:

1. Bataj Chakravarthy, Peter Lorange, Managing the Strategy Process: A Framework for a Multibusiness Firm, United States of America: Prentice Hall, 1991.
2. Jacobus A. Du Pisani, (2006), "Sustainable Development – Historical Roots of the Concept", Environmental Sciences.
3. WCED (World Commission on Environment and Development), (1987), "Our Common future".
4. United Nations, (1992), "Report of the Nations conference on Environment and Development" General Assembly, Forty – Seventh session, Agenda Item 79.
5. ----------, (2000), "United Nations Millennium Declaration" General Assembly, Fifty – Fifth session Agenda Item 60.
6. ----------, (2002), "Johannesburg Declaration on Sustainable Development".

middle-east.merc@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504